الفصل السابع

الخلاصة
والنتائج والتوصيات

الفصل السابــع
الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولا: خلاصــة البحــث

تقوم فكرة البحث على مبدأ تحويل العلاقات الصناعية التقليدية (بين الحكومة والنقابات والمديرين والعمال) من علاقات صناعية ورقية إلى علاقات صناعية الكترونية سوف تؤدى إلى الشفافية والوضوح والفورية فى تبادل البيانات والمعلومات بين أطراف العلاقات الصناعية مما يساعد على حسم المنازعات العمالية بالسرعة والكفاءة المطلوبة ودعم العاملين لضمان الإنتاجية0

وقد انطلق هذا البحث من فروض رئيسية استخلصها الباحث وهى:-

- ☒ هناك علاقة طردية بين استمرار الوضع الحالى لمنظومة العلاقات الصناعية التقليدية وبين استمرار الإضرابات والأعتصامات0
- ☒ هناك علاقة طردية بين تطبيق منظومة العلاقات الصناعية الإلكترونية وما تتطلبه من مقومات وبين حل كثير من المشكلات والمنازعات بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية بالسرعة والكفاءة المطلوبة وفى الوقت المناسب دون الوصول إلى مرحلة الإضرابات والاعتصامات0

وللتحقق من هذه الفروض اعد الباحث استمارة استقصاء تضمنت أسئلة للتعرف على نقاط الضعف والقوة فى أداء العلاقات الصناعية التقليدية وذلك بالاستفادة من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف بتطبيق العلاقات الصناعية الالكترونية0

وفيما يلى عرض لأهم النتائج:-

1- ضعف منظومة العلاقات الصناعية التقليدية الموجودة حاليا يؤدى إلى زيادة معدلات الاحتجاجات والإضرابات والاعتصامات والنزاعات التى تحدث بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية مما يؤثر على العاملين وروحهم المعنوية وبالتالى إلى انخفاض الأنتاجية0

2- ضرورة تطبيق منظومة العلاقات الصناعية الإلكترونية سواء على المستوى الوطنى أو على مستوى الصناعة أو على مستوى المؤسسات والشركات العاملة بمصر لاسيما فى ظل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية الدولية والتحول المتنامى باتجاه العولمة وتحرير التجارة الدولية وما يستلزم ذلك من برامج تحويل هيكلى وتحولات وآثار سلبية ذات أبعاد اجتماعية وخاصة تفاقم ظاهرة البطالة والفقر، الأمر الذى يؤكد على ضرورة البدء فى إرساء وتعزيز منظومة العلاقات الصناعية الإلكترونية فى المحافظة على علاقات عمل مستقرة ومتزنة ومتطورة ومتوافقة مع معايير العمل العربية والدولية0

3- أهم انعكاسات منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية على أطراف منظومة العلاقات الصناعية تتمثل فى (الشفافية والوضوح – الفورية فى تبادل البيانات والمعلومات –الثقة والحوار بين أطراف المنظومة – السرعة فى حل المشكلات والمنازعات التى تنشأ بين أطراف العلاقات الصناعية فى الوقت المناسب

وبالسرعة المناسبة– تنمية السلوك الايجابى للعاملين – المشاركة فى صنع واتخاذ القرار – تحقيق التوافق بين أهداف المنظمة وأهداف العاملين) بالشكل الذى يعمل على تحقيق الاستقرار والتوازن وخفض معدلات الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية مما ينعكس ذلك فى النهاية على الروح المعنوية والرضا الوظيفى للعاملين وبالتالى زيادة الإنتاجية والارباح0

5- أهم معوقات تطبيق منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية تتمثل فى (غياب التشريعات المناسبة للعلاقات الصناعية الالكترونية – نقص الاعتمادات المالية اللازمة للتطبيق – قلة الكفاءات البشرية المؤهلة لتلك التقنيات –غياب الشفافية ونفوذ مجموعات المصالح المشتركة – عدم الثقة الكاملة بالتقنيات الحديثة فيما يتعلق باستمرارية عملها – امن ونظم المعلومات المتمثلة فى عدم الثقة فى حماية سرية وامن التعاملات الشخصية)0

ثانيا: التوصيات

يقدم هذا البحث بعض التوصيات لتحسين أوضاع (المستثمرين – العمال – النقابات --الإدارة – الحكومة) فى منظومة العلاقات الصناعية ومن أهمها :-

1- ضرورة توفير الدعم المالى اللازم لتطبيق منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية0

2- أهمية وضرورة وجود مناخ تشريعى خاصة وان العلاقات الصناعية الإلكترونية لا يمكن أن تتم إلا فى جو يتيح إقامة هياكل مؤسسية ومنظمات أصحاب عمل وعمال مستقلة لتنخرط فى عملية الحوار والتشاور والتفاوض بين كافة أطراف العلاقات الصناعية بشكل حر ومتكافئ حول المسائل التى تشكل هموم ومتطلبات المرحلة التى نعيشها وذلك من خلال تعديل القوانين المتعلقة بالعلاقات الصناعية الموجودة حاليا بما يتناسب مع تطبيق العلاقات الصناعية الإلكترونية بما يحقق الأهداف المرجوة من تطبيقها من الشفافية والوضوح والثقة سواء بين أطراف العلاقات الصناعية أو فى حماية سرية وامن التعاملات الشخصية هذا بالإضافة إلى امن ونظم المعلومات المتداولة بين تلك الأطراف0

3- التمسك بمبدأ التشاور الثلاثى والمفاوضة الجماعية وتشجيع آليات وفعاليات وقنوات العلاقات الصناعية مع ضمان استقلالية كل طرف وحريته فى التعبير عن مصالحه فى مجال علاقات العمل، مع ضمان كل طرف لحقوق الأخر وأهمها الحقوق والحريات النقابية وحقوق الأنسان0

4- إرساء وتطوير مبادئ واليات متخصصة للعلاقات الصناعية داخل المنظمة بهدف ضمان مشاركة أطراف العلاقات الصناعية فى المسائل الحيوية والبرامج الهادفة بشروط وظروف العمل والحماية الاجتماعية وسياسات الاستخدام وتطوير التشريعات العمالية0

5- التوقف عن تنفيذ سياسات الخصخصة العشوائية الغير مدروسة ومعالجة أثارها السلبى على منظومة العلاقات الصناعية وأطرافها (الإدارة – العمال –النقابات – الحكومة – أصحاب الأعمال)0

6- تفعيل دور المجلس القومى للأجور فى ربط الأجور بالأسعار وإلغاء البنود التى تربط الحوافز بالوضع المالى للشركة مع رفع الحد الأدنى للعلاوات الدورية من 7% إلى 15% مع الأخذ فى الاعتبار تباين الأجور والعلاوات والحوافز بين القطاعات الاقتصادية العاملة فى مصر ليتواكب مع ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة المصرية0

7- ضرورة تفعيل دور النقابات العمالية وذلك باستقلاليتها وعدم سيطرة الحكومة عليها وتدخلها فى شئونها وتوفير ديمقراطية انتخاب أعضاءها خاصة وانه أصبح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى نظر غالبية القواعد العمالية منبراً للتعبير عن الحكومة أكثر من تعبيره عن العمال، هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل دورها لتكون أكثر تعايشا مع مشكلات العمال، وفى حالة تماس مستمرة معها على أرض الواقع، وأن تأتى المبادرات من النقابات لعلاج المشكلات أولاً بأول، وإلا يقتصر دورها على عرض المشكلات فقط باعتبارها هى الممثل الشرعى عن العمال ووصول أصواتهم بأمانة وموضوعية إلى صانعى القرار0

8- ضرورة عقد لقاءات دورية بين أطراف منظومة العلاقات الصناعية سواء للعمل على تحقيق استقرار علاقات العمل وتدعيم السلم الاجتماعى وحماية حقوق العمال أو لحل اى مشكلات أو معوقات تعوق سير العملية الإنتاجية0

ثالثا:موضوعات بحثية أخرى مقترحة

انطلاقا من نتائج البحث يوصى الباحث بموضوعات جديدة أخرى ومكملة يمكن أن تسهم فى استكمال دعم العلاقات الصناعية الالكترونية ومنها الاتى:-

1- إجراء دراسات عن دور منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية فى فض المنازعات0

2- دراسة دور كافة أطراف العلاقات الصناعية و مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم تطبيق العلاقات الصناعية الالكترونية0

3- إعداد دراسات لقياس جدوى منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية على أطراف العلاقات الصناعية0

4- دراسة عن أثر تطبيق منظومة العلاقات الصناعية الالكترونية على تطوير النواحى القانونية والتشريعية لوسائل تسوية المنازعات (مفاوضة جماعية – توفيق وتحكيم)

5- يقترح البحث استخدام المتغيرات الآتية فيما يتعلق بدراسة منظومة العلاقات الصناعية الكترونية:

- مدى قوة التنظيمات النقابية
- قوانين وتشريعات العمل
- التدخل الحكومى
- معدلات البطالة فى المجتمع
- معدلات الإضرابات والاعتصامات
- ثقافة العلاقات الصناعية لدى أصحاب المصالح المشتركة0